

مدخل..

ما جرى في ١٩٤٨ - وهم، أم حرب؟!

أحمد زكريا محمد فرج

ما أن وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة، على قرار تقسيم فلسطين، بأغلبية ٣٣ عضواً، ومعارضة ١٣، وامتناع ١٠ أعضاء عن التصويت، في ٢٩/١١/١٩٤٧، حتى تفجرت الإشتباكات المسلحة بين المناضلين العرب الفلسطينيين، ورجال العصابات الصهيونية المسلحة، في أول ديسمبر/ كانون الثاني ١٩٤٧، إثر رفض طرفي الصراع للقرار أنف الذكر، والذي خصص للصهاينة ٥٥% من مساحة فلسطين، بينما لم يكن في حوزتهم آنذاك سوى ٧% فقط. ورغم قلة السلاح والذخيرة الفلسطينية وتواضع التدريب وافتقاد القيادة الموحدة، خلافاً للوضع على الجانب الصهيوني، الذي حظي بتأييد القوات البريطانية في فلسطين، إضافةً إلى توافر السلاح (الخفيف والمتوسط والمؤل)، والذخيرة، والتدريب العسكري الراقى، ووجود قيادة عسكرية وسياسية موحدة، ومحددة الأهداف، إلا أن المقاتلين الفلسطينيين حققوا إنتصارات ميدانية، مكنتهم من السيطرة على الموقف العسكري في فلسطين، وقطع طرق الإمداد على الصهاينة، وشددوا الحصار على الأحياء والمستوطنات الصهيونية، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة الأمريكية، التقدم - بواسطة ممثلها السيناتور أوستين -

في ١٥/٣/١٩٤٨، إلى مجلس الأمن، بعدولها عن التصويت لصالح قرار التقسيم، إنقاذاً للموقف الصهيوني المتدهور عسكرياً، واقتراحها بدعوة المجلس للتراجع عن قراره، ودعوة الجمعية العمومية، للإنعقاد في دورة طارئة لتقرير وضع فلسطين، ومع تناقص الأسلحة والذخيرة، لدى المقاتلين الفلسطينيين، نظراً لاستهلاكها عبر أربعة أشهر من القتال الضاري، مع عدم ورود أي إمدادات إليهم، وتدققها على الصهاينة، من البريطانيين، بدون حساب، لجأ المقاتلون العرب، إلى اللجنة العسكرية بدمشق، والتابعة للجامعة العربية، يستنجزونها وعود الجامعة، بمد الفلسطينيين بالسلح، إلا أن تلك اللجنة، قبضت يدها عن مد المقاتلين بما يلزمهم، رغم توافر الأموال، والأسلحة، والعتاد، التي جمعت باسم فلسطين، وأهلها، ومع استمرار هذا الخلل في الدعم اللوجستي للطرف العربي، وتدققه لصالح الطرف الآخر، استطاع الصهاينة، استعادة زمام الأمور، تدريجياً، إلى أن استولوا على قرية القسطل في ٦/٤/١٩٤٨، وعقب استشهاد عبد القادر الحسيني، في ٨/٤/١٩٤٨، في معركة استعادة القسطل، والتي انتهت بهزيمة ساحقة للصهاينة، شن مقاتلو منظمي "الأرجون"، و "شثيرن" الصهيونيتين، بقيادة مناحيم بيغن، غارة عنيفة، على قرية دير ياسين، العزلاء، غربي القدس، في ٩/٤/١٩٤٨، أسفرت عن مجزرة يندى لها جبين الإنسانية، مخلفة وراءها ٢٤٥ شهيداً عربياً، من القرويين، غير المسلحين، قُتلوا بطرقٍ بشعة، وتم التمثيل بهم، وسيق من بقي حيّاً، من أبناء القرية، حفاة، عراة، جرحى، ومشوهين، وقذف بهم خارج الخطوط

الصهيونية، لإذاعة أخبار المجزرة، وإلقاء الرعب، والفرع، في قلوب القرويين الفلسطينيين، في المناطق الأخرى، ودفعهم للفرار، وعدم المقاومة، ولعبت الإذاعات العربية دورًا هامًا، في هذا الأمر، عبر الإعلان المتكرر، لأخبار المذبحة، وتفاصيلها، وكرر الصهاينة مذابح مماثلة، في قرى ناصر الدين، وعيلوط، وحواصة، وسكرير، وبيت دراس، وبيت الخوري، والزيتون، والقبو، وغيرها، كما تحول التدخل البريطاني، إلى السفور والعلانية، لمعاونة القوات الصهيونية، في الإستيلاء على العديد من المدن العربية (حيفا، ويافا، والقدس الغربية)، وإخلاء بعضها من أهلها العرب (طبريا)، الأمر الذي أربك المقاتلين الفلسطينيين، وأسهم في إنكسارهم النسبي، وقد نجم عن هذه الممارسات الصهيونية، والبريطانية، والرسمية العربية، طرد وفرار ما يزيد عن ٣٠٠ ألف فلسطيني، من قراهم، ومدنهم، خلال بضعة أشهر، قبيل إنهاء البريطانيين لانتدابهم، على فلسطين، توزعوا في المدن، والقرى الفلسطينية، الواقعة تحت سيطرة المقاتلين الفلسطينيين، اللد، والرملة، وغزة، والمجدل، والمثلث العربي في الجليل، وعكا، والناصرية، علاوة على نزوح بعضهم إلى سوريا، والأردن، ولبنان، ومصر.

في حين اكتفت الدول العربية، بالتصويت على رفض قرار التقسيم، في مجلس الأمن، ولم تعمل على تحويل رفضها هذا، إلى إجراءات عملية لمنع تنفيذ القرار، ومن ثمّ إعاقة إقامة الدولة الصهيونية. ترجمت القوى الصهيونية رفضها لقرار التقسيم، لإدعائها بأحققتها في كل فلسطين، خلافاً لما منحه لها ذلك القرار، بزيادة قدراتها

التنظيمية، والعسكرية، والتمويلية، استعدادًا للمعركة الفاصلة، فقد أعلن بن جوريون، آنذاك " إن تكوين الدولة لا يعتمد على قرار التقسيم، لأن الدولة ستخلق بواسطتنا، فنحن الذين نقرر مصير البلاد ". وتحركت القيادة الصهيونية في عدة اتجاهات، فور صدور القرار، ففضلاً عن دفع مقاتليهم في أتون المعارك والإشتباكات المسلحة، لتنظيمهم ميدانياً، وتطوير قدراتهم القتالية، وتوسيع مناطق التحكم والسيطرة، والخوض في مذابح للقرويين من عرب فلسطين، بهدف ترويعهم، وبناء نفسية المقاتل الصهيوني على سفك الدماء بوحشية، ودون رحمة، أو تردد، أو اعتبارات انسانية. وفي الوقت نفسه، كانت قيادة " الهاجاناه " تضع تفاصيل خطتها العسكرية الشاملة، للإستيلاء على فلسطين (الخطة دال)، كما عقد بن جوريون صفقة سلاح ضخمة مع تشيكوسلوفاكيا، اشتملت على أسلحة ثقيلة، كالدبابات، والطائرات المقاتلة، و ١٥ ألف قطعة من الأسلحة الخفيفة، والتي وصلت تباعاً إلى فلسطين، منذ بداية ١٩٤٨، وحتى منتصف الهدنة الأولى، عقب إعلان الدولة الصهيونية (يونيو/ حزيران - يوليو/ تموز ١٩٤٨)، وقد كان بن جوريون قد حصل، خلال رحلته إلى نيويورك، في يونيو/ حزيران ١٩٤٥، على صفقة ضخمة، قوامها آلات، ومعدات، وخطوط إنتاج أسلحة خفيفة ومتوسطة، مكنت الصهاينة من إقامة صناعات للذخيرة، والأسلحة المتوسطة، والخفيفة، في فلسطين، ومع الإستجابة الأمريكية السريعة، تمكن الصهاينة من إنشاء تلك القاعدة الصناعية العسكرية، تحت سمع وبصر الإنتداب البريطاني، وفي إطار من الصمت، وعدم

الإكتراث الرسمي العربي، الذي كان يراهن آنذاك على حيادية الموقف البريطاني، بل تحدوه الآمال لأن يلعب " الصديق البريطاني " دورًا لحل المشكلة، حلًا سلميًّا، فطالما حفل تاريخ نضال الشعب الفلسطيني، ضد الإحتلال البريطاني، وضد المشروع الصهيوني، منذ عشرينات القرن العشرين، وحتى حرب ٤٨، بتدخل الحكومات العربية بالنداءات، والبيانات، والتعهدات المضللة للفلسطينيين، بناءً على طلب من البريطانيين في كل مرة، لتهدئة الإنتفاضات، والثورات العربية في فلسطين، ضد الإحتلال البريطاني، والتسهيلات المقدمة منه للمشروع الصهيوني، المتمثلة في تسهيل الهجرة اليهودية لفلسطين، ومنح الصهاينة آلاف الدونمات من أراضي الدولة في فلسطين، وتشكيل المفارز الليلية المشتركة بين الجنود البريطانيين ورجال " الهاجاناه " و " البالماخ "، والموافقة على تشكيل قوات الشرطة الخاصة اليهودية في فلسطين، فيما قبل، والتي عُدت أحد الأنوية الهامة التي مهدت لتشكيل قوات " الهاجاناه " بدءًا من ١٩٣٨.

مع انسحاب القوات البريطانية من فلسطين، يوم ١٤ مايو/ أيار ١٩٤٨، تاركَةً كل أسلحتها، وذخائرها، ومعداتها، ودباباتها، وسياراتها العسكرية، ومخازن ذخيرتها، وإمداداتها التموينية، والغذائية، وحتى الملابس، وتجهيزات الإتصالات، والثكنات العسكرية، ومراكز البوليس، لقوات " الهاجاناه "، في كل المدن الفلسطينية، علاوةً على تسليمها للمطارات والموانئ إليهم، أيضًا، أعلن بن جوريون قيام " دولة إسرائيل "، في اليوم التالي (١٥/٥/١٩٤٨)، وعلى الفور دخلت إلى فلسطين، جيوش خمس

دول عربية هي مصر، وسوريا، والعراق، والأردن، ولبنان، علاوةً على قوات فوزي الدين القاوقجي، الضابط السابق، في الجيش السوري، وأحمد عبد العزيز، الضابط المستقيل من الجيش المصري، ومن التف حوله من الجنود والضباط المصريين، الذين تركوا الخدمة العسكرية، ومئات من الفدائيين المصريين، إضافةً إلى متطوعين من السعودية، كان إجمالي قوام تلك القوات مجتمعة ٢٤ ألف مقاتل. وفور دخول تلك القوات، قام الجيشان المصري، والأردني، بنزع سلاح المقاتلين الفلسطينيين، وعزلهم عن المعركة، وسجن من رفض منهم تسليم السلاح، بدلاً من الإستقواء بهم، كقوة مضافة، حَبِرَت أرضَ ودروب فلسطين، وعادات شعبها، وتمرست في القتال الطويل ضد العدو الصهيوني، ومسلحةً بوضوح الهدف، ولديها الدافع القوي، للقتال حتى اللحظة الأخيرة، لإستعادة الأرض والديار، وفي المقابل تشكلت القوات الصهيونية من " الهاجاناه "، التي تم إعادة تنظيمها في قسمين كبيرين، هما جيش الميدان، وقوامه ٢٠ ألف مقاتل، وجيش الدفاع ١٧ ألف مقاتل، إضافةً إلى البالماخ (وهي قوات النخبة في الهاجاناه) ٢٥٠٠ مقاتل، والشرطة اليهودية ٦٠٠٠ مقاتل، واللواء اليهودي، العائد لتوه من ميادين القتال في الحرب العالمية الثانية، وكان مركزه في إيطاليا، وقوامه ٥٠٠٠ مقاتل، علاوةً على المتطوعين اليهود في صفوف الجيش البريطاني، الذين خاضوا معارك الحرب العالمية الثانية، موزعين بين مختلف أفرع الجيش البريطاني (بحرية، ومدركات، وطيران، ومدفعية، ومشاة)، وبلغ عددهم ٢٣ ألف مقاتل، أي أن جملة قوام القوات

الصهيونية بلغت ٧٣.٥٠٠ مقاتل، ومثلهم في الإحتياط، وتنامى عدد المقاتلين إلى أن وصل إلى ١٠٦ ألف مقاتل صهيوني، عشية اتفاقات الهدنة، في ١٩٤٩، طبقاً لما ورد في مذكرات بن جوريون، وهكذا بدلاً من أن تُشكّل القوى العربية المهاجمة، ثلاثة أضعاف القوات المعادية، أي ما يوازي ٢٥٠ ألف مقاتل على الأقل، طبقاً للقاعدة العسكرية المعروفة، في المعارك النظامية الحديثة، دخلت الدول العربية الحرب، بما يوازي ثلث قوة خصومها، مع افتقاد قواتها للتسليح، والتدريب الحديث، بل إنها لم تخض غمار أي حرب حديثة، لعدة عقود مضت، وتخضع لخمس قيادات ميدانية مختلفة، بعضها يدين بالولاء الكامل لبريطانيا، الحليف الرئيسي للحركة الصهيونية، فقاتد الجيش الأردني كان الجنرال: جون باجوت جلوب - الإنجليزي، الذي قام بسحب السلاح من المقاتلين العرب، عقب الهدنة الأولى، في اللد والرملة، ثم ما لبث أن سحب القوات الأردنية، نفسها، منهما، وتركهما مكشوفتين، فاستولى عليهما الصهاينة، وعلى عشرات القرى المحيطة بهما، دون مقاومة تذكر، كما سحب القوات الأردنية من النقب، في ١٩٤٩/٣/٣، أثناء مفاوضات الهدنة بين الأردن والصهاينة في رودس، وعقب توقيع الهدنة بين الصهاينة ومصر، في ١٩٤٩/٢/٢٤، تاركاً الطريق مفتوحاً إلى خليج العقبة، بعد أن نُبِّه الصهاينة إلى الأهمية الإستراتيجية لوجود منفذ للدولة الصهيونية الوليدة، على البحر الأحمر، فقامت القوات الصهيونية، في سبعة أيام، بالإستيلاء على النقب بالكامل، وأم الرشراش (المصرية)، مؤسسَةً فوقها ميناء إيلات. لقد كانت الجيوش العربية المشاركة في

القتال تجهل الهدف الذي تقاتل في سبيله، وتعاني من عدم الإلمام بطبيعة الأرض التي تقاتل فوقها، وترزح تحت صنوف قهرٍ طبقي إجتماعي، طال أوضاعها داخل الجيش، بل في ميدان القتال، أيضاً، وتناقر بعضها عن بعض، في التشكيل، والتنظيم، والتسليح، والتدريب، وتفتقد الخطة العسكرية الموحدة، بل القيادة الموحدة، أيضاً، وترزح تحت حكم أنظمة فاسدة، وتابعة للإستعمار البريطاني، وتخضع لنفوذه، في أن، مما جعل تلك الأنظمة تدعن للسيدان البريطاني، والأمريكي، بقبول الهدنتين، الأولى، والثانية، فأتاحت للقوات الصهيونية فرصة لالتقاط الأنفاس، وإعادة تنظيم الصفوف، وتقوية الدفاعات، وسد الثغرات، وتلقي الإمدادات التسليحية القادمة من الخارج، وتوظيفها في ميادين القتال، بعد توزيعها في سائحة ذهبية من الوقت، فيما أمضت القوات العربية، فترات الهدنة، في انتظار فرج من الله، لم يأت، لمن لم يسع له حثيثاً، واستكان لوعود من الخصم، لم تتحقق، لقد اجتمعت كل العوامل المؤهّلة لهزيمة عربية مدوية في حرب ١٩٤٨، فمن استهانة بقوة العدو، إلى التضخيم في القدرات الذاتية، دون الإستناد لأي مقومات موضوعية لهذا التضخيم، إضافةً إلى التأثير السلبي لغياب الديمقراطية، حيث أضعف الإحساس بالمواطنة، فضلاً عن التخاذل، وعدم الجدية والإرتجال، على حساب التخطيط، في مواجهة عدوٍ يستقوي بالعلم والتكنولوجيا، عدا عن تعارض أهداف الدول العربية مع بعضها البعض، من دخول جيوشها إلى فلسطين. وعلى المستوى الخارجي، فلقد تركت الدول العربية الساحة الدولية خاليةً أمام القوى الصهيونية، ترتع فيها، وتجند الأصدقاء، وتتسج

التحالفات، بل إن غفلة الدول العربية وصلت إلى مداها، عند احتكامها، المرة تلو الأخرى، إلى أعدائها، لنصرتها على عدوٍ آخر، لقد كان الحكام العرب أسرى أوهم، لم يخلصهم منها كل ما حاق بهم من هزائم، الأمر الذي يلقي بظلال من الشك حول حقيقة هذا الموقف من جانب الحكام العرب، فلم تكن النتائج لتختلف لو اتخذ الحكام العرب موقفاً صريحاً معلناً بالتواطؤ مع الحركة الصهيونية، فيما يتعلق بإنشاء الدولة الصهيونية.

لقد حققت حرب ١٩٤٨، للكيان الصهيوني، من الأهداف، ما فاق التوقعات، على النحو التالي: -

(١) رسّخت الحرب على الأرض، قراراً دولياً كان على الورق، بإنشاء دولةٍ إسرائيلية، دون أن تعترف هي بهذا القرار، وبما يترتب عليه من إلزامها بما ورد فيه من حدود دولية، تقيد أطماعها التوسعية، في المنطقة، مستقبلاً.

(٢) حصلت إسرائيل بالحرب، على أكثر مما منحه لها قرار التقسيم، فاستولت على ما يناهز ٧٨% من مساحة فلسطين، في حين لم يعطها قرار التقسيم سوى ٥٥% فقط، فضلاً عن أنها سدت كل الثغرات التي كانت تعتبرها نقاط ضعف في الخريطة السياسية، التي أقرها قرار التقسيم، للإسرائيليين، فأوجدت منفذاً لها على البحر الأحمر، وتفادت وجود إدارة دولية للقدس، بل سيطرت عليها بكاملها، على دفعتين، خلال حربي ٤٨، ثم ١٩٦٧، أقامت دولتها هي، بينما فوتت الفرصة على الفلسطينيين

إقامة دولتهم، ووفقًا لقرار التقسيم. فقد انتهت الحرب بعقد اتفاقات الهدنة بين " دولة إسرائيل "، والدول العربية المشاركة فيها، دون الطرف الفلسطيني، حيث لم تمثله في المعارك قوات مستقلة، بل خاض الفلسطينيون حربهم، مُجَبَرِينَ، تحت أعلام الدول العربية الأخرى، ووفقًا للشروط التي فرضتها عليهم تلك الدول.

٣) فرضت إسرائيل بالحرب على الآخرين، وفي المقدمة منهم الدول العربية المحيطة بها، والرافضة " ظاهريًا " لمشروعها، معاملتها كدولة، ومنذ اللحظة الأولى لميلادها، وليس كمجموعة عصابات، كما كان يردد الحكام العرب، بغطسة كاذبة جوفاء.

٤) فرضت إسرائيل توازنًا جديدًا للقوى في المنطقة، تكون لها فيه اليد العليا، ومؤسس على أمر واقع، لا على مزايدات كلامية.

٥) أرسلت إسرائيل بموجب تلك الحرب، دعائم، وأسس تعاملها المستقبلي، مع جيرانها الراضين لوجودها، قائم على أساس البطش بمن يقف ضد طموحاتها. وقد وعى الطرف العربي الدرس جيدًا، ومن لم يستوعبه منهم هذه المرة، فهناك مرات تالية تؤكد نفس المفهوم، وترسخ نفس الواقع.

٦) رَوَّجَت إسرائيل لإدعاء جديد، يضاف لأساطيرها المؤسسة للدولة الإسرائيلية، وهو أن تلك الدولة قامت على الأرض بموجب " حرب استقلال، حرب تحرير "، بموجب " نهوض قومي "، صاحبه ثورة مسلحة، على الإحتلال الأجنبي البريطاني، وعلى التخلف الإجتماعي، والثقافي، والإقتصادي العربي، فصورت نفسها على أنها امتدادًا لحركة

النهوض القومي الأوروبي في مواجهة التخلف الإقطاعي، وهو السمة الأساسية للثورات الرأسمالية، مما يكسبها تعاطف تلك الدول الرأسمالية الغربية، على مستوياتها الرسمية والشعبية. كما صورت نفسها على أنها امتداد لحركات التحرر الوطني، في دول العالم الثالث، وأنها جزء من حركة التحرر الوطني في العالم، علَّها تكتسب بذلك تعاطف حركات التحرر الوطني في المستعمرات، والدول التي نالت استقلالها حديثاً. ثم عبر ادعائها بانتهاج الأفكار الاشتراكية، في ظاهرها، الإستعمارية الإستيطانة، في جوهرها، والتي أسست على أساسها المزارع الجماعية، فيما بعد، سعت إلى اكتساب تعاطف الدول الاشتراكية.

٧) دشنت إسرائيل، ومنذ اللحظة الأولى لنشأتها، دخولها نادي الدول الإستعمارية، التي تفرض ما تريده بقوة الأمر الواقع، بالقوة المسلحة، وليس عن طريق العلاقات المتوازنة، القائمة على احترام إرادة ومصالح الشعوب الأخرى، فحازت بذلك على تقدير الدول الإستعمارية (الملقبة بالعالم الحر)، ورأت فيها تلك الدول حليفاً أساسياً، يمكن الإعتماد عليه، في تحقيق مشاريعها الإستعمارية في المنطقة، لإخضاعها وابتزازها، فأوجدت لنفسها دوراً وظيفياً استثمارته، فيما بعد، الدول الإستعمارية الكبرى، عبر الستين عاماً التالية.

وإلى مزيد من التفاصيل، نغوص في فصول هذا الكتاب

المحرر

القاهرة في ١٥/١٢/٢٠٠٩

* * *